تعدد صور المسند (الخبر) في الجملة الأسمية

م.د. إسراء صلاح خليل ابراهيم
كلية الآداب - جامعة الأنبار
الأنبار- العراق

تعدد صور المسند (الخبر) في الجملة الأسمية

المدرس الدكتورة/ إسراء صلاح خليل ابراهيم
كلية الآداب - جامعة الأنبار
الأنبار- العراق

الخلاصة

لاشك أن دراسة الظواهر اللغوية على مستويات اللغة المختلفة في غاية الأهمية، ومن هذه الظواهر "ظاهرة التعدد" ومنها ما يتعلق بتعدد صور المسند (الخبر) في الجملة الأسمية؛ حيث تتعدد مكونات الجملة؛ فالجملة تتألف من مكونات (اسم واسم) أو (فعل واسم) أو (اسم فعل واسم) أو (وصف اسم) إلخ. وقد تم التطرق الى الجملة الأسمية، والتركيز فيها على الخبر، وقد يكون هذا الخبر؛ خبر لمفرد: ويقصد به ما ليس جملة ولا شبه جمل، وقد يكون خبر جملة. والأصل في الخبر أن يرد اسمًا مفردًا، وقد تعددت صور الخبر فقد يكون؛ اسمًا مشتقًا، اسمًا جامدًا، الخبر مرفوعًا، الخبر مجرورًا، الخبر الجملة، الخبر متعددًا، الخبر مرتبطًا بالفاء، ولكل خبر صوره وأشكاله التي تميزه عن غيره.

المقدمة:

الحمد لله ذي العِزَّة والجلال، والطَّوْلِ والإنعام، أحمده سبحانه على توالي مِنَنه حمدًا يبلغ رضاه، ويوافي نِعَمه ويكافئ مزيده، وأُصلِّي وأُسلِّم على خير خلق الله سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه الأبرار وعلى كل من سلك سبيله الى يوم الدين وبعد:

فقد أعز الله تبارك وتعالى هذه الأمة بأن جعل لغتها لغة القرآن الكريم، فأسند إليها إعجازه القائم على مر العصور، وتعهد الله بحفظها بقوله: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ)[سورة الحجر: الآية 9].

ومن اكرام هذه اللغة أنها المعراج للعلوم الشرعية، وهي المفتاح لكلام الله تعالى وحديث نبيه المصطفى(ρ) والنحو آلتها، إذ صارت علوم اللغة من علوم الدين، فلا شك في أنَّ علماء المسلمين قد أسهموا اسهاماً فاعلاً في المحافظة على سلامة هذه اللغة من التحريف والضياع، وعاهدوا انفسهم على حمايتها وتأصيلها، واتخذوا وسائل متعددة للوصول إلى غايتهم المنشودة، فأرسوا قواعد اللغة ووضعوا قوانينها، وعالجوا دقائقها، فقدموا بهذا العمل خدمةً جليلةً وفضلاً كبيراً للغة القرآن، فهي لغة دين ودنيا وتوحيد وتعاون بين المسلمين وغيرهم.

إن اكبر تكريم لهذه اللغة يكمن في الاعجاز اللغوي وهو معجزة لهذا الدين وتفضيل وتكريم للغة العربية دون سواها من اللغات الاخرى، لذا فقد عنيت بهذا البحث بدراسة ظاهرة لغوية مهمة وهي (ظاهرة التعدد) فظاهرة التعدد مقصورة على تعدد الخبر أو تعدد الحال أو تعدد النعت، ويهدف هذا البحث إلى دراسة "ظاهرة تعدد المسند (الخبر) في الجملة الأسمية"

وقد عنى الدارس اللغوي بدراسة الظواهر اللغوية على مستويات اللغة المختلفة، وعلى الرغم من ذلك، لم تنل الظواهر اللغوية حظها الوافر من تلك الدراسات ومن هذه الظواهر "ظاهرة التعدد" وخاصة فيها

يتعلق بتعدد صور المسند (الخبر) في الجملة الأسمية، والتي لم يقدم لها تفسيرًا أو بيان لأسبابها، ولذلك فهي لا تزال في حاجة إلى دراسة.

وتتمحور فكرة البحث حول رصد ظاهرة تعدد صور المسند (الخبر) في الجملة الأسمية؛ حيث تتعدد مكونات الجملة؛ فالجملة تتألف من مكونات (اسم واسم) أو (فعل واسم) أو (اسم فعل واسم) أو (وصف اسم) إلخ. وما يهمنا هنا هو الجملة الأسمية بطبيعة الحال.

وتتلخص أسباب أختياري لهذا البحث في محاولة تفسير(ظاهرة تعدد صور الخبر)، فإن هذه الظاهرة متفرقة داخل الدرس اللغوي دون تجميعها، على الرغم من أن هذا البحث معني فقط بصور تعدد الخبر في الجملة الأسمية.

ومن هنا كانت أهمية هذا البحث في أنه سيجعل من ظاهرة تعدد صور الخبر ظاهرة لغوية مستقلة منفردة عن غيرها، ومنفردة داخل الدرس اللغوي.

ويتلخص بحثي هذا في مبحثين: المبحث الاول يتضمن تعريف لمصطلح التعدد ونشأته، وتعريف للجملة عند القدماء والمحدثين، وبيان لمعنى الجملة الاسمية، وبيان الخبر واقسامه. أما المبحث الثاني فقد تحدثت فيه عن تعدد صور الخبر وتعدد روابطه بالمبتدأ، ثم خاتمة للبحث وقائمة بمصادر البحث ومراجعه.

وفي الختام ادعو الله تعالى أن يوفقني في إظهار هذا البحث بالصورة اللائقة والمناسبة، وأن يغفر الله تعالى لي ما قد يقع من هفوات غير مقصودة إنه سميع وبالإجابة جدير، وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسولنا الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول
التعدد ونشأته

تعريف التعدد:

كان لزامًا في مفتتح هذا البحث أن أقف وقفة لتحرير مصطلح "ظاهرة التعدد" وذلك لأن "المصطلحات ينبغي أن تكون دالة على نحو مباشر ودقيق وبعيد عن اللغز والغموض"[١]

من الملاحظ أن مصطلح ظاهرة التعدد في التركيب يشمل معنيين:

فالأول: معنى "ظاهرة" والمقصود بها: هو ما يكن إدراكه أو الشعور به، وما يعرف عن طريق الملاحظة والتجربة.[٢]

أما **الثاني**: معنى (التعدد في التركيب) فقد جاء في كتب أهل اللغة أن التعدد يقصد به (**العد**) أي: الإحصاء، وفي ذلك يذكر ابن منظور (ت 711هـ) "العدد: إحصاء الشيء، عده يعده عدًا، وتعدادًا وعده وعدده،...، ويقال: عددت الدراهم عدًا، وما عد فهو معدود"[٣].

ويقول الفيومي (ت 770هـ): "العدد هو الكمية المؤلفة من الوحدات فيختص بالمتعدد في ذاته، وعلى هذا فالواحد ليس بعدد لأنه غير متعدد، إذا التعدد (الكثرة).[٤]

ومعنى ذلك: أن كلمة (تعدد) تدور في المعاجم العربية حول معنيين:

أحدهما: صار ذا عدد.
الثاني: الزيادة على حد معين.[٥]

نشأة مصطلح التعدد:

عندما نتتبع كتب القدماء لتحديد مصطلح "التعدد" عندهم نجد أنهم استخدموا لفظ التعدد في إطار حديثهم عن تعدد المبتدأ أو تعدد الخبر أو تعدد الحال.

وأغلب الظن أن أول من استخدم هذا المصطلح بلفظه هو موفق الدين بن يعيش (ت 643هـ) في شرحه للمفصل، يقول عند باب تعدد الخبر "يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران وأكثر من ذلك.. فتقول "هذا حلو حامض" وتريد أنه قد جمع بين الطعمين كأنك قلت "هذا مز"، فالخبر، وإن كان متعددًا من جهة اللفظة فهو غير متعدد من جهة المعنى.[٦]

وسار النحاة من بعده في استخدام كلمة التعدد الذي ظل مقصورًا على تعدد الخبر وتعدد الحال وتعدد النعت.

تعريف الجملة:

يلزم لتحديد التعدد في الجملة أن أبين المراد من مصطلح الجملة.

تتعدد آراء النحاة حول قضية مفهوم الجملة، والعلاقة بينها وبين مصطلح الكلام، ومن أهم هذه التعريفات للقدامى:

- تعريف المبرد (ت 285هـ):

قدم المبرد تعريفًا للجملة في باب الفاعل حيث يقول "وإنما كان الفاعل رفعًا؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، وإذا قلت قام زيد بمنزلة قولك القائم زيد".[٧]

ويقول في باب المسند والمسند إليه "فالابتداء نحو قولك (زيد)، فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه فإذا قلت (منطلق) أو ما أشبهه صح معنى الكلام" [٨] ، ويبدو من كلامه ان الكلام والجملة مترادفان.

- تعريف الجرجاني (ت 471هـ):

يقول عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أن الواحد من الاسم، والفعل، والحرف يسمى كلمة فإذا ائتلف منها أفادوا نحو "خرج زيد" يسمى كلامًا ويسمى جملة".[٩]

أما بالنسبة لتعريف المحدثين للجملة، فنجد أنهم تناولوا الجملة باعتبارها الوحدة التي يتمثل فيها أهم خصائص اللغة، إذ أن تأليف الكلمات في كل لغة يجري على نظام خاص بها، لا تكون العبارات مفهمة، ولا مصورة لما يراد حتى تجري عليه، ولا تزيغ عنه، والقوانين التي تمثل هذا النظام وتحدده تستقر في نفوس المتكلمين وملكاتهم، وعنها يصدر الكلام، فإذا كشفت ودونت فهي علم النحو، ولو عرضت عليك جملة من لغة لاتعرفها، وبينت لك مفرداتها كلمة كلمة، ما كان ذلك كافيًا في فهمك معنى

الجملة، وإحاطتك بمدلولها، حتى تعرف نظام هذه اللغة في تأليف كلماتها وبناء جملها [١٠] . ومن اللغويين الذين عرفوا الجملة:

– تعريف فندريس:

يرى فندريس أن الجملة تضم معاني أو تصورات تثيرها ألفاظ، وتضم أيضًا ما يربط بين هذه الألفاظ او ما يشير إلى العلاقات التي بينها فعند سماعنا جملة (الحصان يجري) فإن العقل يقوم بعمليتين:

أ. **عملية تحليل** : عندما يميز العقل بين عناصر الجملة المختلفة حيث يتصور في ذهني فكرة الحصان، وفكرة الجري وهذا ما سماه فندريس "دوال الماهية" وهي تلك العناصر التي تعبر عن ماهيات التصورات.

ب. **عملية التأليف**: وهذه تتم بعد أن يحلل العقل العناصر المختلفة، ويتعرف عليها وعلى ما تثيره فيه من تصورات فيبدأ من جديد في التأليف بيها أو التركيب محافظًا على ما بينها من علاقة، وهذا ما سماه "دوال النسبة" وهي "العناصر التي تعبر عن النسب بين الماهيات هنا كون الجري المسند إلى الحصان على العموم،... وعلى ذلك تعبر دوال النسبة عن النسب التي يقيمها العقل بين دوال الماهية". [١١]

– تعريف إبراهيم أنيس:

أما الدكتور إبراهيم أنيس فيرى أنه يجب "ان نلتمس معالم الجملة من استعمالات الناس، ومما تواضعوا على استقلاله بالمعنى في كل كلام، فالجملة اصطلاح لغوي يجدر بنا أن نستقل بها عن المنطق العقلي العام، وبذلك لأن العادات اللغوية في كل بيئة هي التي تحدد الجمل في لغة هذه البيئة [١٢]"

الجملة الأسمية:

يقول المستشرق الألماني برجشتراسر أن "الجملة مركبة من مسند ومسند إليه فإن كان كلاهما اسمًا أو بمنزلة الاسم، فالجملة اسمية [١٣]، والجملة الاسمية عنده إما بسيطة، ويسميها الاسمية المحضة، وهي المكونة من مبتدأ، وخبر مفرد، أو مركبة وهي التي كون خبرها جملة؛ ويرى أن "الجملة الاسمية كثيرة الاستعمال في اللغات السامية بخلاف اللغات الهندية، والإيرانية والغربية، فالجملة الاسمية تكاد تكون ألا توجد فيها أصلًا، وقام مقامها نوع من الجملة الفعلية، فعله (كان)، ويوجد مثله في اللغات السامية أيضًا".[١٤]

تعريف الخبر:

حدّه ابن يعيش (ت 643ه) بقوله: "اعلم أن خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًا". [١٥]

ويقول ابن هشام (ت 761ه) الخبر : هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ الفائدة، وشرح هذا التعريف بقوله "فخرج بقولي (المسند) الفاعل في نحو "أقائم الزيدان؟" وإن تمت به مع المبتدأ الفائدة لكنه مسند إليه لا مسند، وبقولي (مع المبتدأ) نحو: (قام) في قولك: "قام زيد". [١٦]

ونجد الشيخ خالد الأزهري (ت 905ه) يُعّرف الخبر بأنه" الجزء الذي حصلت به أو بمتعلقه الفائدة التامة مع مبتدأ غير الوصف".[١٧]

وقسم النحاة الخبر إلى قسمين، هما:

الأول:الخبرالمفرد: ويقصد به ما ليس جملة ولا شبه جملة.

الثاني: الخبر الجملة: ويرى النحاة أن الأصل في الخبر أن يرد اسمًا مفردًا، ومجئ الخبر جملة [١٨] أو شبهها فرع للمفرد.

لكن الرضى (ت 686ه) يسوي بين العناصر اللغوية التي تقع أخبارًا فيقول "وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الإعراب كخبر المبتدأ... ولا نقول أن الأصل في هذه المواضيع هو المفرد كما يقول بعضهم وأن الجملة إنما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعًا للمفرد لأن ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعًا يصح وقوع المفرد هناك".[١٩]

المبحث الثاني

صور الخبر

تعدد صور الخبر

أولا: اسمًا مشتقًا:

ذكر النحاة [٢٠] فرقًا بين الجامد والمشتق فقالوا: إن الأول لا يتحمل ضميرًا كما في نحو: "زيد أخوك" وخالف ذلك الكسائي (ت 189ه) والرماني (384ه)، فقالا: إنه يتحمل الضمير سواء أول بمشتق أم لم يؤول والتقدير في المثال المذكور "زيد أخوك هو". ، وأما الثاني وهو (المشتق) فإنه يتحمل الضمير كما في نحو قولك: "الحق منتصر" ففي الخبر ضميره تقديره (هو)، والاسم المشتق يقع خبرًا والمشتقات تشمل:

١ - اسم الفاعل: نحو قوله تعالى: (تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ)[٢١].

٢ - اسم مفعول: نحو قوله تعالى: (وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ)[٢٢].

٣ - صيغة مبالغة: نحو قوله تعالى: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ)[٢٣].

٤ - الصيغة المشبهة باسم الفاعل: نحو: "أحمد حسن"

٥ - اسم التفضيل: نحو: قوله تعالى: (قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ) [٢٤] ، وقد يرد الخبر اسم آلة أو اسم زمان أو اسم مكان.

ثانياً: اسمًا جامدًا:

أي غير مشتق، ولا يؤول بمشتق وحينئذ لا يتحمل ضميرًا يعود على المبتدأ، وذلك إذا كان الخبر اسمًا محضًا غير مشتق من فعل نحو "زيد أخوك"، "عمرو غلامك" فهذا لا يتحمل الضمير لأنه اسم محض عار من الوصفية.. وقد ذهب الكوفيون والروماني (ت 384هـ).. إلى أنه يتحمل الضمير قالوا: لأنه وإن كان اسمًا جامدًا غير صفة فإنه في معنى ما هو صفة[٢٥].

ثالثاً: الخبر مرفوعًا:

نحو: قوله تعالى: (فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ)[٢٦].

رابعاً: الخبر مجرورًا:

يأتي مجرورًا إذا سبق بحرف جار زائد.

يقول ابن يعيش (ت 643هـ) عن مواضيع زيادة الباء: "وأما (الموضع) الثالث فقد زادوها – يقصد الباء – مع خبر المبتدأ في قوله تعالى (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا [٢٧])... الباء زائدة تقديرها جزاء سيئة مثلها".[٢٨]

خامساً: الخبر جملة:

ويقصد بها أن الإخبار عن المبتدأ يكون جملة وله صور متعددة:

١ - الإخبار بالجملة الاسمية: نحو قوله تعالى: (وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ [٢٩]).

٢ - الإخبار بالجملة الفعلية: نحو قوله تعالى: (اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ [٣٠]).

٣ - الإخبار بالجملة الطلبية: اختلف النحاة حول الإخبار بالجملة الطلبية، فذهب الجمهور إلى جواز تلك، يقول الصبان (ت 1206هـ): "ولا فرق في الجملة بين أن تكون خبرية أو إنشائية على الصحيح بخلاف النعت فلا يصح الإنشائية، لكن إذا وقعت الجملة الإنشائية خبرًا طلبًا كانت أو غيره لم تكن خبريتها عن المبتدأ باعتبار نفس معناها لقيامه بالطالب والمنشيء لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدأ فإذا قلت: "زيد اضربه" فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم... وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبرًا عنه فكأنه قيل: زيد مطلوب ضربه "[٣١]، وابن مالك (ت 672هـ) يقر كون الخبر جملة طلبية يقول: ولا يمتنع كونها طلبية خلافًا لابن الأنباري (ت 577هـ) وبعض الكوفيين ولا قسمية خلافًا لثعلب (ت 291هـ) [٣٢]، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور بجواز وقوع الخبر جملة طلبية [٣٣]، ومنه قوله تعالى: (ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ [٣٤]). وقد نص سيبويه (ت 180هـ) على ذلك بقوله: "وقد يكون في الأمر والنهي أن يبني الفعل على الاسم، وذلك قولك: "عبد الله اضربه" ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر".[٣٥]

٤ - الإخبار بالجملة القسمية: أقر النحاة جواز الإخبار بالقسم، يقول الرضى (ت 686هـ) "وقال ثعلب (ت 291ه) لا يجوز أن تكون قسمية نحو: "ما زيد والله لأضربنه" والأولى الجواز إذ لا مانع".[٣٦] ومنه قوله تعالى (وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ [٣٧]).

٥ - الإخبار بالتركيب الشرطي: يقول السيوطي (ت 911هـ) "ويندرج فيها – أي نوع الخبر الجملة – أيضًا الجملة المصدره باسم شرط غير معمول نحو: "زيد من يكرمه أكرمه" ويندرج في الفعلية المصدرة بحرف شرط أو باسم شرط معمول لفعله نحو: زيد إن يقم أقم معه، زيد أيهم يضرب اضرب".[٣٨]

تعدد روابط الخبر الجملة بالمبتدأ:

عندما قسم النحاة الخبر إلى مفرد وجملة اشترطوا في الخبر الجملة ثلاثة شروط:

أ_ أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ.

ب_ ألا تكون الجملة ندائية؛ فلا يجوز أن تقول: "محمد يا أعدل الناس" [٣٩].

ج_ ألا تكون جملة الخبر مصدرة بأحد الحروف (لكن، وبل، وحتى).

وما يعني الباحثة هنا الشرط الأول: أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، وقد تعددت تلك الروابط التي تربط جملة الخبر بالمبتدأ [٤٠].

ولقد قسم النحاة الخبر من حيث حاجته إلى رابط إلى قسمين:

الأول: الخبر الذي هو نفس المبتدأ في المعنى : كقوله تعالى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ [٤١])، ونحو "نطقي الله حسبي"؛ فإذا قدر (هو) – في الآية الكريمة – ضمير الشأن فهو مبتدأ "والله أحد" جملة خبره وهي عينه في المعنى؛ لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر أي: الشأن لله أحد، ولا يكون ضمير الشأن الحاضر، وإنما يكون ضمير غيبه مفسرًا بجملة بعده خبرية مصرح بجزأيها[٤٢].

فجملتا (لله أحد)، (الله حسبي) هي عين المبتدأ في المعنى، ولذا فلا يحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ؛ لانها عين المبتدأ.

الثاني: الخبر الذي هو ليس نفس المبتدأ في المعنى : وفي هذه الحالة لابد أن تشتمل الجملة على رابط يربطها بالمبتدأ؛ لأنها ليست عين المبتدأ في المعنى، وتتعدد روابط جملة الخبر بالمبتدأ على النحو الآتي:

أ. **الضمير**: ووظيفته الربط بين أجزاء الجملة وبدون الضمير أو الضمائر المتعددة في الجملة أو الجمل ينفرط سلك التركيب ويضيع الترابط بين أجزائه [٤٣].

وقد عدّه النحاة أقوى الروابط يقول الرضي (ت 686هـ) "وإنما احتاجت إلى الضمير – يقصد الجملة الواقعة خبرًا – لأن الجملة في الأصل كلام مستقل فإذا قصدت جعلها جزء من الكلام فلابد من رابطة تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هي الضمير أو هو الموضوع الموضوع لمثل هذا الخبر".[٤٤]

والضمير يطابق المبتدأ في العدد (إفرادًا وتثنية وجمعًا) وفي النوع (تذكيرًا وتأنيثًا)، وهذا الضمير إما أن يكون بارزًا نحو قوله تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)[٤٥].

وإما أن يكون مستترًا نحو قوله تعالى: (اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ [٤٦]) وإما أن يكون محذوفًا: وإذا حذف هذا الضمير الرابط من جملة الخبر يكون في محل نصب، كما في قوله تعالى (وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا [٤٧])، قرا ابن عامر [٤٨] يرفع "كل"، فـ(كل): مبتدأ، وجملة (وعد الله الحسنى): الخبر، والضمير الرابط لهذه الجملة بالمبتدأ محذوف، والتقدير: "وكل وعده الله الحسنى" وأن يكون في محل جر نحو قول العرب: "السمن منوان بدرهم"، أي: السمن منوان منه بدرهم "[٤٩].

فـ(السمن): مبتدأ أول، و(منوان): مبتدأ ثان، (بدرهم): خبر المبتدأ الثاني، وجملة (منوان بدرهم): خبر المبتدأ الأول، ورابط جملة الخبر بالمبتدأ هو الضمير المجرور بـ (منه) المحذوف.

ومن شواهد حذف الضمير في القرآن الكريم قوله تعالى: (وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ [٥٠])، فـ(من): اسم موصول مبتدأ، وما بعده صلته وجملة (إن ذلك) خبر المبتدأ والرابط محذوف

تقديره: (ولمن صبر وغفر إن ذلك منه لمن عزم الأمور)، هذا ما قدره أبو جعفر النحاس (ت 338هـ)، يقول: "قال أبو جعفر – يقصد نفسه – وفيه إشكال من جهة العربية، وهو أن "لمن صبر وغفر" مبتدأ ولا خبر له في اللفظ فالقول فيه: إن فيه حذفًا والتقدير: لمن صبر وغفر إن ذلك منه لمن عزم الأمور، ومثل هذا في كلام العرب كثير موجود حكاه سيبويه وغيره: مررت ببر قفيز بدرهم: أي قفيز منه، ويقال السمن منوان بدرهم، بمعنى: منه"[٥١]

ومن خلال هذه الشواهد نجد أن الضمير هو أقوى الروابط بين الخبر الجملة والمبتدأ وأنه يجوز حذفه ولكن بشرطين:

أحدهما: وجود دليل يدل على المحذوف.

الثاني: ألا يؤدي رجحان عمل آخر بأن يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه كما في (الرغيف أكلت منه) و(كأيهم ضربت) فإنه يؤدي إلى تسليط "أكلت"، و"ضربت" على نصب الاسم المقدم فمتى فقد احد الشرطين لم يجز الحذف.[٥٢]

ب. **الإشارة إلى المبتدأ** : نحو قوله تعالى: (وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ [٥٣]) فـ(لباس): مبتدأ أول، و(ذلك): مبتدأ ثان و(خير): خبر المبتدأ الثاني وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

يقول ابن الأنباري (ت 577هـ): "قرئ: لباس بالنصب والرفع...، والرفع على أنه مبتدأ، وفي ذلك خمسة أوجه:

الأول: أن يكون مرفوعًا على أنه مبتدأ ثان، و(خير): خبره، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول.

الثاني: أن يكون (ذلك): فصلًا، و(خير): خبر المبتدأ الذي هو لباس التقوى.

والثالث: أن يكون (ذلك) وصفًا للباس التقوى.

والرابع: أن يكون بدلًا.

والخامس: أن يكون عطف بيان، كأنه قال: ولباس التقوى المشار إليه خير كما تقول: زيد هذا ذاهب؟[٥٤]

ج. **تكرار المبتدأ بلفظه:** نحو قوله تعالى: (الْحَاقَّةُ. مَا الْحَاقَّةُ [٥٥]).

د. تكرار المبتدأ بمعناه: نحو قوله تعالى:(وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ [٥٦])، وفي هذه الآية خلاف حيث نسب إلى الأخفش (ت 207هـ) القول بجوازه يقول السيوطي (ت 911هـ) "السابع: تكرار المبتدأ بمعناه: نحو زيد جاءني أبو عبد الله، إذا كان كنيته أجازه الأخفش مستدلًا بنحو (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ) وقد ذكر الزجاج (ت 311 هـ)[٥٧] أن (الذين) في موضع رفع مبتدأ، وجملة (إنا لا نضيع) هي الخبر والرابط ضمير محذوف والتقدير (لا نضيع منهم). ويقول النحاس (338 هـ): " وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ" ابتداء، وخبره "إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ"[٥٨].

ويرى الجمهور أن الرابط فيها هو العموم؛ لأن المصلحين أعم من المذكورين أو ضمير محذوف أي: منهم أو الخبر محذوف، والجملة قبله والتقدير: مأجورون"[٥٩].

ويقول مكي (ت 437 هـ): "تقديره: (منهم) ليعود على المبتدأ من خبره عائد، وهو: (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ) "[٦٠].

وذهب ابن هشام (ت 761 هـ)[٦١] إلى: أن (الذين) مجرورة عطفًا على (الذين يتقون) في الآية السابقة قبلها في قوله تعالى : (وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ)[٦٢]

هـ) عموم يشمل المبتدأ: نحو: (زيد نعم الرجل)، وهذه الروابط هي أشهر ما اتفق عليه النحاة في كتبهم.

سادساً: الخبر شبه جملة:

يشمل الإخبار عن المبتدأ بشبه الجملة الظرف أو الجار والمجرور، وهنا يختلف النحاة حول كون الخبر شبه جملة، يقول السيوطي (ت 911 هـ): " رجح ابن الحاجب (ت 646 هـ) تبعًا للزمخشري (ت 538 هـ)، والفارسي (ت 377 هـ) تقدير الفعل، لأنه الأصل في العمل، ولتعينه في الصلة وأجيب بالفرق فإنه في الصلة واقع موقع الجملة، وفي الخبر واقع موقع المفرد، ثم إن قدرت اسم فاعل كان من قبيل الخبر المفرد، وإن قدرت الفعل كان من قبيل الجملة فلا يخرج الخبر عن القسمين وقيل: هو قسم برأسه مطلقًا وعليه ابن سراج (ت 316 هـ)، ... وذهب ابن كيسان (ت 320 هـ): أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف وأن تسمية الظروف خبرًا مجازًا وتابعه ابن مالك (ت 672 هـ) ... وذهب الفارسي (ت 377 هـ)، وابن جنى (ت 392 هـ): إلى أن الظرف هو الخبر حقيقة وأن العامل صار نسبيًا منسيًا .... وذهب البصريون على أن الظرف يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتق سواء تقدم أو تأخر، وقال الفراء (ت 207 هـ) لا ضمير فيه إلا إذا تأخر فإن تقدم فلا[٦٣]"

وأصح هذه الآراء أن الظرف والجار والمجرور قسم برأسه يقول ابن عقيل (ت 768هـ): "وذهب أبو بكر بن السراج (ت 316 هـ) إلى أن كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة "[٦٤]

ويرى ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ): " أن نحو: " زيد في الدار: كلام تام مركب من اسمين داليين على معنيين بينهما نسبة وتلك النسبة دلت عليها (في) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك[٦٥]"

ويلاحظ من عبارة ابن مضاء الاهتمام بالجانب الدلالي، فالفائدة المنوطة من الخبر إتمام المعنى، وقد اشترط النحاة في الخبر شبه الجملة حصول الفائدة في الاخبار به فلا يقال: زيد اليوم لعدم الفائدة، ولا يقال: طلوع الشمس يوم الجمعة، أضف إلى ذلك أنه يخرج بنا عن دائرة التقدير.

وإلى هذا الرأي يميل الدكتور محمود أحمد نحلة يقول : "والرأي عندي ما رأى ابن مضاء في القول بعلاقة الإسناد ما يغنينا عن التقدير في هذا وأمثاله[٦٦].

وعلل ذلك الدكتور أبو السعود الشاذلي مؤيدًا المذهب الكوفي بقوله : "وذلك لتوخيهم السهولة واليسر في الدرس اللغوي، والبعد عن التقديرات التي تزيد الدراسة النحوية تعقيدًا وتنفر منها الدارسين [٦٧]"، ويرى الدكتور إبراهيم بركات أنه "ليس من الضروري أن تتعلق شبة الجملة بفعل حيث تؤدي معناها بظرفيتها الزمانية أو المكانية، أو بمعنى حرف الجر وعلاقته بمجروره، وذلك دون حاجة إلى تقدير محذوف[٦٨]"

وقد ورد الخبر شبه الجملة بصور متعددة:

١. الإخبار بالجار والمجرور: نحو قوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)[٦٩].
٢. الإخبار بظرف المكان عن اسم الذات نحو قوله تعالى: (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ) [٧٠].

وقد رأى النحاة أن ظرف المكان صالح للإخبار به عن الذات والمعنى[٧١].

٣. الإخبار بظرف المكان عن اسم المعنى: نحو قوله تعالى: (لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ) [٧٢]، فالمبتدأ اسم معنى[٧٣] (مزيد)، والخبر ظرف مكان.
٤. الإخبار بظرف الزمان عن [٧٤] اسم الذات: (اليوم خمر) و (غدًا أمر) و (الليلة الهلال) حيث تحققت الفائدة في هذه العبارات فجاز وقوعها خبرًا.
٥. الإخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى نحو: الباطل ساعة، والحق إلى يوم الساعة.

سابعاً: الخبر متعددًا:

للنحاة موقف من تعدد الخبر فأجاز كثير منهم تعدد الخبر لمبتدأ واحد وبعض النحاة لا يجيزون هذا التعدد إلا إذا كان الخبر في معنى واحد، نحو: هذا حلو حامض، أي: مز [٧٥]، وقد رفع سيبويه (ت 180 هـ) الخبر الثاني جامعًا بين الرأيين السابقين[٧٦].

وللخبر المتعدد صورتان:

الأولى: أن يتعدد في اللفظ دون المعنى [٧٧]: ومثل له النحاة بقولهم (الرمان حلو حامض) وأهم أحكام هذه الصورة امتناع عطف أحد الأخبار على غيره.

وأنه لا يجوز توسط المبتدأ بينها، ومنها أنه لا يجوز تقدم الأخبار كلها على المبتدأ[٧٨].

الثانية: أن يتعدد في اللفظ والمعنى معًا والمبتدأ واحد وعلاقته صحة الأخبار بكل واحد منها على انفراده ،كقوله تعالى: (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (14) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (15) فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ) [٧٩]، وبعض النحاة منعوا التعدد وأوجبوا العطف في هذه الحالة، أو تقدير مبتدآت لما عدا الخبر الأول. قال ابن عقيل: "وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى واحد فإن لم يكونا كذلك تعين العطف؛ فإن جاء من لسان العرب شئ بغير عطف قدر له مبتدأ آخر كقوله تعالى: (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (14) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (15) فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ) [٨٠].

وللدكتور ياسر رجب رأي في ذلك يقول " ومن قواعد النحاة أن مالا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى التقدير، ثم ما المانع – والخبر حكم – أن يحكم على المبتدأ بأكثر من حكم ؟ ثم إن التراكيب التي يحدث امتداد في عناصرها المكونة لها لدليل ثراء في اللغة العربية ثم إن امتداد الجملة الاسمية بتعدد الخبر أمر غير بدع في اللغة[٨١].

ويرى الباحث أن الخبر يمكن أن يتعدد والمبتدأ واحد ويكون ذلك على صورتين:

الأولى: تعدد الخبر بدون استخدام أداة ربط أو مشاركة نحو "زيد عالم كاتب فقيه".

الثانية: تعدد الخبر باستخدام (حرف عطف) (الواو): " نحو زيد عالم وكاتب وفقيه"

ويرفض د. أبو السعود الشاذلي تعدد الأخبار المتعاطفة فيقول "لا تدخل الأخبار المتعاطفة في هذه القضية _قضية تعدد الخبر_ وإن عدها النحاة من هذا القبيل، ولم يعترضوا على جوازها [٨٢]، ويرى أن الأخبار نحو: محمد عالم كاتب فقيه. كلها متجهة إلى المبتدأ من غير واسطة، أما الأخبار في نحو: محمد عالم وكاتب وفقيه. فإن الخبر الأول متجه إلى المبتدأ من غير واسطة أما الخبران الثاني والثالث فكل منهما مفتقر إلى حرف العطف وهي الواو.

وهنالك صورة أخرى لتعدد الخبر حيث زعم بعض النحاة " أن الخبر لا يتعدد إلا إذا كان من جنس واحد كأن يكون الخبران مفردين نحو "زيد قائم ضاحك" أو جملتين نحو : " زيد قام ضحك " فأما إذا كان أحدهما مفردًا والآخر جملة فلا يجوز ذلك؛ فلا تقول: "زيد قائم ضحك" [٨٣]، ولكن الواقع اللغوي أثبت خلاف ذلك وقد جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى (فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ) [٨٤] فالخبر الأول (حية) مفرد، الثاني (تسعى) خبرًا ثانيًا [٨٥]، ويجوز أن تعرب في محل رفع صفة، وضرب د. محمد عيد مثالاً لذلك وهو : " أنا ساهر أتململ طوال الليل " فالخبر الأول "ساهر" مفرد، والثاني " أتململ " جملة : والثالث "طوال الليل " شبه جملة[٨٦].

ثامناً:الخبر المرتبط بالفاء:

الأصل ألا تدخل " الفاء " على خبر المبتدأ، لأن مهمة هذه الفاء الربط بين المبتدأ والخبر، يقول السيوطي (ت 911 هـ): "ولما كان الخبر مرتبطًا بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما ... فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شئ من خبر المبتدأ، لكنه لما لحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت، وهو الشرط والجزاء"[٨٧].

ويقسم النحاة الأسماء على ضربين "منها ما هو عار من معنى الشرط والجزاء، وضرب يتضمن معنى الشرط والجزاء".

فالضرب الأول، نحو: " زيد وعمرو وشبههما" فما كان من هذا القبيل لم تدخل الفاء في خبره تقول "زيد منطلق" ولو قلت "زيد فمنطلق" لم يجز، وكان أبو الحسن الأخفش (ت 207 هـ) يجيز ذلك على زيادة الفاء[٨٨]"

والضرب الثاني: "ما كان متضمنًا معنى الشرط كما في الأسماء الموصولة والنكرات الموصوفة فالأسماء الموصولة نحو " الذي والتي وأخواتهما" فهذه الأسماء لا تتم إلا بصلات وعائد .... فإذا كان الموصول شائعًا لشخص بعينه وكانت صلته جملة من فعل وفاعل أو ظرف وجار ومجرور وأخبرت عنه جاز دخول الفاء في خبره لتضمنه معنى الجزاء"[٨٩]

ويمكن أن تقسم الصور المتعددة لاقتران الخبر بالفاء على النحو الآتي:

أولاً: اقتران واجب:

يقترن خبر المبتدأ بالفاء وجوبًا إذا وقع المبتدأ بعد (أما) المتضمنة معنى الشرط ويقول الرضى (ت 686 هـ) " واعلم أن الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد أما وجوبًا، نحو: أما زيد فقائم "[٩٠]، يقول السيوطي (ت 911 هـ) "والفاء لازمة بعد (أما) سواء كان ما دخلت عليه صالحًا لها أم لم يكن".[٩١]

قد وردت آيات في الذكر الحكيم اقترن فيها الخبر بعد (أما) المتضمنة معنى الشرط نحو قوله تعالى : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ) [٩٢]، وقد حكم النحاة على الأمثلة التي وردت بغير هذه الفاء بأنها على تقدير قول محذوف مقترن "بالفاء" يقع خبرًا عن المبتدأ نحو قول تعالى (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ) [٩٣] أي: فيقال لهم أكفرتم[٩٤]

ثانياً: اقتران جائز:

أجاز النحاة اقتران خبر المبتدأ بالفاء إذا تحققت مجموعة من الشروط[٩٥] منها:

أ: إذا دل الكلام على معنى الاستقبال كالشرط.
ب: إذا دل المبتدأ على معنى العموم الذي تدل عليه أدوات الشرط[٩٦].
ج: إذا تقدم المبتدأ على الخبر.
د: إذا لم يصاحب المبتدأ حرف شرط.
هـ: إذا لم يدخل على المبتدأ حرف ناسخ سوى، إن، أن، ولكن[٩٧].

فإذا تحققت هذه الشروط جاز اقتران خبر المبتدأ بالفاء في المواضع الآتية:

١. إذا كان المبتدأ اسمًا موصولاً: وقد اشترط في الموصول أن يكون شائعًا غير مخصوص وأن تكون صلته فعلاً أو جارًا ومجرور ... وذلك أنه إذا كان شائعًا كان مبهمًا غير مخصوص وباب الشرط مبني على الإبهام[٩٨].

وإنما اشترط في الصلة أن تكون فعلاً أو ظرفًا أو جارًا ومجرورًا لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل، أما إذا كانت الصلة ظرفًا أو جارًا أو مجرورًا فهي إن لم تكن فعلاً ملفوظًا به فإنه مقدر حكمًا ب(استقر) ونحوه[٩٩].

ويفهم من هذا أن المبتدأ إذا كان اسمًا موصولاً وصلته جملة فعلية أو شبه جملة جاز الاقتران بالفاء نحو: "الذي يجتهد فله النجاح"، ونحو "الذي عندي فمكرم"، ونحو "الذي في الدار فسالم" أما إذا وقعت الصلة بجملة أسمية لم يجز دخول الفاء في الخبر لعدم مشابهة الشرط نحو "الذي أبوه قائم له درهم".

وقد جاء في التنزيل آيات اقترن فيها الخبر بالفاء بعد الأسم الموصول وصلته جملة فعلية أو شبه جملة، كقوله تعالى: (الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ[١٠٠]).

ففي الآية الكريمة المبتدأ اسم الموصول وهو (الذين) عام وشائع وصلته جملة فعلية فعلها مضارع[١٠١].

أما قوله تعالى (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) [١٠٢]، وقوله تعالى (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا) [١٠٣] فهناك اختلاف بين العلماء [١٠٤] في ذلك فذهب فريق من النحاة أن الخبر هو ما أتصل بالفاء وهو قوله (فاجلدوا) في الآية الأولى و (فاقطعوا) في الآية الثانية، ونقل عن الكوفيين، والمبرد (ت 285 هـ)، والزجاج (ت 311 هـ) أنهم قالوا أن المبتدأ (أل) الموصولة في (الزانية) وفي (السارق) ولذلك جاز اتصال خبره بالفاء.

أما سيبويه (ت 180 هـ)[١٠٥] فقدر الخبر فيهما بقوله "وفيما فرض عليكم" ومنع أن يكون الخبر وما ورد بعدهما متصلين بالفاء.

وثمة توجيه آخر هو: "أن (السارق والسارقة): مبتدأ ومعطوف عليه، والخبر محذوف وهو الجار والمجرور" ويقدره بـ "فما يتلى عليكم" ... "،و(اقطعوا) جملة مستأنفة، فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ".[١٠٦]

وذهب الفراء (ت 207 هـ) إلى أن خبر المبتدأ في الاثنين مقدر، تقديره ما عاد عليه من ذكرها في قوله "كل واحد منهما" في الآية الأولى، و (أيديهما) في الآية الثانية فلم يجعل (فاجلدوا) ولا (فاقطعوا) هي الخبر.[١٠٧]

ويقول أبو البقاء (ت 616 هـ) "والسارق والسارقة" مبتدأ وفي الخبر وجهان:

أحدهما: محذوف تقديره عند سيبويه: وفيما يتلى عليكم، ولا يجوز أن يكون عنده (فاقطعوا) هو الخبر من أجل الفاء، وإنما يجوز ذلك فيما إذا كان المبتدأ الذي وصلته بالفعل أو الظرف؛ لأنه يشبه الشرط والسارق ليس كذلك.

الثاني: الخبر (فاقطعوا أيديهما) لأن الألف واللام في (السارق) بمنزلة الذي إذ لا يراد به سارق بعينه.[١٠٨]

ويقول الزمخشري (ت 538 هـ): "ودخول الفاء لتضمنها معنى الشرط لأن المعنى: والذي سرق والتي سرقت فاقطعوا أيديهما والاسم الموصول بصفته معنى الشرط".[١٠٩]

ويقول أبو حيان (ت 754 هـ): قرأ عيسى بن عمرو، وابن أبي عبلة "والسارق والسارقة" بالنصب على الاشتغال، وقال سيبويه: الوجه في كلام العرب النصب كما تقول: زيدًا فاضربه، ولكن أبت العامة إلا الرفع – يعني عامة القراء وجلهم – ولما كان معظم القراء على الرفع تأوله سيبويه على وجه يصح وهو أنه جعله مبتدأ، والخبر فاقطعوا لكان تخريجًا على غير الوجه في كلام العرب، ولكان قد تدخل الفاء في خبر (أل) وهو لا يجوز عنده[١١٠].

ويرى الباحث أن الإخبار بالجملة الطلبية هو الأصح، لأنه يتفق مع السياق اللغوي فلا حاجة إلى التأويل والتكلف والتقدير الذي ذهب إليه النحاة وذلك لجواز دخول الفاء على خبر المبتدأ وإتمام المعنى والفائدة بها.

٢. أن يكون المبتدأ نكرة عامة [١١١] موصوفة بجملة فعلية أو بظرف أو بجار ومجرور نحو: (رجل عنده حزم فهو سعيد)، (وعبد للكريم فما يضيع)، (ونفس تسعى في تجارتها فلن تخيب)
٣. أن يكون المبتدأ مضافًا إلى النكرة الموصوفة بحالاتها الثلاثة السابقة نحو: (كل رجل عنده حزم فهو سعيد) (وكل عبد للكريم فما يضيع)، (و كل نفس تسعى في تجارتها فلن تخيب).
٤. أن يكون المبتدأ مضافًا إلى الموصول: نحو: (غلام الذي يأتيني فله درهم).
٥. أن يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول: نحو قوله تعالى: (وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ)[١١٢].
٦. جواز دخول الفاء في كل خبر: حيث أجاز الأخفش دخول الفاء في كل خبر واستدل بوروده في كلام العرب نحو قول الشاعر:

وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا[١١٣]

أما الفراء (ت 207 هـ) فقد جوز دخول الفاء في كل خبر أمر أو نهي نحو زيد فاضربه، وزيد فلا تضرب[١١٤]، واستدل بقوله تعالى: (هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ)[١١٥].

فالفراء في قوله تعالى (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ)، وفي قوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا) يمنع دخول الفاء في الخبر؛ لأن المبتدأ غير متضمن معنى الشرط في حين أنه أجاز دخول الفاء على كل خبر وإن لم يكن المبتدأ موصولاً، واستدل على ذلك بقوله تعالى (هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ) حيث أورد في هذه الآية الكريمة عدة أوجه من الإعراب منها: أن يكون (فذوقوه) هو الخبر وما بعده مستأنفًا يقول "فإن شئت جعلته – أي حميم وغساق – مستأنفًا وجعلت الكلام قبله مكتفيًا، كأنه قلت هذا فليذقوه ثم قلت: منه حميم ومنه غساق".[١١٦]

ثالثاً: اقتران ممتنع:

تعددت مواضع امتناع اقتران الخبر بالفاء وهي على النحو التالي:

١. إذا تقدم الخبر على المبتدأ: فإن الخبر إذا تقدم على المبتدأ لم يصح دخول الفاء على الخبر نحو: له درهم الذي يأتيني.
٢. إذا افتقد المبتدأ لشرط العموم: لأنه بعموم الكلام يصير الكلام كأنه في معنى الشرط فإن افتقد العموم لا يصح دخول الفاء على الخبر.
٣. إذا جاء مع المبتدأ حرف شرط نحو: (الذي إن يأتيني أكرمه مكرم)، وامتنع دخول الفاء على الخبر؛ لأنه مسوغ دخولها أن يكون المبتدأ شبيهًا بأدوات الشرط، وهنا لا يجوز دخول شرط على شرط، وإن أجازه بعض النحاة يقول ابن يعيش (ت 643 هـ): " فإن وقع في الصلة شرط جزاء لم تدخل الفاء في آخر الكلام، وذلك قولك: (الذي إن يزرني أزره له درهم)، ولو قلت هنا (فله) لم يجز لأن الشرط لا يجاب دفعتين وكذلك (كل رجل إن يزرني أكرمه له درهم)، ولا يجوز "فله درهم" لأن الصفة قد تضمنت الجواب ولم يحتج إلى إعادته.[١١٧]
٤. إذا لم يدل الكلام على معنى الأستقبال، نحو : (الذي زارنا أمس له منا الترحاب)، وقد أجازه البعض يقول السيوطي (ت 911 هـ): "وجوز بعضهم دخولها – أي الفاء – والصلة فعل ماضي نحو: (الذي زارنا أمس فله كذا)، واستدل بقوله تعالى: (وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ) [١١٨]، وأوله المانعون على معنى التبين أي: وما يتبين إصابته إياكم، وهو بعيد[١١٩].
٥. يمتنع دخول الفاء في الخبر إذا دخل على المبتدأ حرف ناسخ "ليت، لعل، وكأن" فلا يجوز نحو: لعل الذي يجتهد فله النجاح، وإنما لا يجوز ذلك لزوال شبه المبتدأ بالشرط بدخول الناسخ يقول الرضى (ت 686 هـ): "جميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور إلا ما تذكره، وذلك لأنه إنما دخله الفاء لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء؛ لأن تلك النواسخ تؤثر في معنى الجملة ... وأن ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدره بلازم التصدر".[١٢٠]
٦. ويعلل امتناع دخول الفاء في ضمير (ليت ولعل) بقوله: " أن امتناع دخول الفاء في خبر ليت، ولعل للزوم التناقض، وذلك لأن ما بعد الفاء الجزائية لا يكون إلا خبرًا أي محتملاً للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك".[١٢١]

ويستثنى من هذه النواسخ (إن)، و(أن)، و(لكن) [١٢٢] فيجوز اقتران أخبارها بالفاء؛ لأنها ضعيفة في العمل عن بقية أخواتها، إذ لم يتغير المعنى الذي كان مع الابتداء بدخولها، فكأنها غير موجودة بخلاف بقية أخواتها.

ويذكر ابن يعيش (ت 643 هـ) أن سيبويه (ت 180 هـ) يمنع دخول الفاء في خبر (كأن، وليت، ولعل، ولكن) وأنه أجاز دخول الفاء في خبر (أن)، وأما الأخفش (ت 207 هـ) فيمنع دخول الفاء مع (أن) لأنها عاملة كأخواتها، وأن ما ورد من شواهد على جواز دخول الفاء في خبر (إن) أو (أن) فعنده محمول على الزيادة، يقول ابن يعيش: "وأما (أن) فذهب سيبويه إلى جواز دخول الفاء في خبرها مع هذه الأشياء؛ لأنها وإن كانت عاملة فإنها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر، ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء، وقال الأخفش: لا يجوز دخول الفاء مع أن؛ لأنها عاملة كأخواتها، والأول أقرب إلى الصحة، وقد ورد في التنزيل قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) [١٢٣] ... وقوله تعالى (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)[١٢٤].

وهناك آيات أخرى جاء فيها خبر (إن)،(وأن) مقترنًا بالفاء، نحو قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ[١٢٥]) [١٢٦].

الخاتمة:

لقد كان مدار البحث في الصفحات السابقة هو ايضاحلظاهرة التعدد والتي تقتصرعلى تعدد الخبر أو تعدد الحال أو تعدد النعت،ولقد تناولنا في هذا البحث تعدد صور الخبر.وخبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيد منه السامع ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًا، وينقسم الخبر إلى قسمين الأول: الخبر المفرد، ويقصد به ما ليس جملة ولا شبه جمل، والثاني: الخبر الجملة.والأصل في الخبر أن يرد اسمًا مفردًا، وقد تم ذكر تعدد صور الخبر فقد يكون؛ الخبراسمًا مشتقًا، الخبراسمًا جامدًا، الخبر مرفوعًا، الخبر مجرورًا، الخبر الجملة، الخبر متعددًا، الخبرمرتبطًا بالفاء، ولكل خبر صوره وأشكاله التي تميزه عن غيره والتي تم إيضاحها.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم والحمدلله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

هوامش البحث

(١) الأسس اللغوية لعلم المصطلح: 14.
(٢) المعجم الفلسفي: ينظر مصطلح "ظاهرة".
(٣) لسان العرب: مادة (عدد).
(٤) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: مادة (عدد).
(٥) انظر: المعاجم الآتية مادة (عدد): تاج اللغة العربية المسمى بالصحاح، وأساس البلاغة، وتاج العروس من جواهر القاموس (المسمى شرح القاموس).
(٦) شرح المفصل: ج1، ص 99.
(٧) المقتضب: ج1، ص 146.
(٨) المصدر السابق: ج4، ص 125، 126.
(٩) الجمل: ص 107.
(١٠) إحياء النحو: ص 2.
(١١) اللغة لفندريس: ص 105.
(١٢) اسرار اللغة: ص 276.
(١٣) التطور النحوي في اللغة العربية: ص 125.
(١٤) المصدر السابق، ص 44.
(١٥) شرح المفصل: ج1، ص 87، والمتقضب: ج4، ص 128.
(١٦) شرح قطر الندى وبل الصدى: ص 139، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ص 210، وشرح الأشموني: ج1، ص 194، 195.
(١٧) شرح التصريح على التوضيح: ج1، ص 159.
(١٨) شرح الأشموني: ج1، ص 195.
(١٩) شرح الكافية الشافية: ج1، ص 307.
(٢٠) شرح التصريح: ج1، ص 160.
(٢١) سورة الشورى: جزء من الآية: 22.
(٢٢) سورة سبأ: جزء من الآية: 31.
(٢٣) سورة النساء: جزء من الآية: 34.
(٢٤) سورة آل عمران: جزء من الآية: 36.
(٢٥) شرح المفصل: ج1، ص 88.
(٢٦) سورة الغاشية: الآية: 21.
(٢٧) سورة يونس: جزء من الآية: 27.
(٢٨) شرح المفصل: ج8، ص 139.
(٢٩) سورة البقرة: جزء من الآية:4.
(٣٠) سورة الحج: الآية: 75.
(٣١) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ج1، ص195.
(٣٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ص 48.
(٣٣) المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم: ص39.
(٣٤) سورة الأنفال: من الآية : 14.
(٣٥) الكتاب: ج1، ص 138.
(٣٦) شرح الكافية: ج1، ص21، وهمع الهومع في شرح جمع الجوامع: ج1، ص 368.
(٣٧) سورة العنكبوت، الآية: 69.
(٣٨) همع الهوامع: ج1، ص 368.
(٣٩) أوضح المسالك: ج1، ص 176، وشرح بن عقيل: ج1، ص 203.

(٤٠) شرح المفصل:ج1، ص88، 92، وشرح الكافية:ج1، ص91، 92، وهمع الهوامع:ج1، ص369، 374،
(٤١) سورة الإخلاص: الآية 1.
(٤٢) شرح التصريح: ج1، ص 162، 163.
(٤٣) المركب الاسمي الاسنادي وأنماطه: ص 44.
(٤٤) شرح الكافية: ج1، ص 91.
(٤٥) سورة البقرة: الآية: 2.
(٤٦) سورة الرعد: جزء من الآية: 26.
(٤٧) سورة النساء: جزء من الآية: 95.
(٤٨) السبعة في القراءات: ص 625.
(٤٩) همع الهوامع: ج1، ص 369.
(٥٠) سورة الشورى: الآية: 43.
(٥١) إعراب القرآن للنحاس: ج4، ص 90.
(٥٢) همع الهوامع: ج1، ص 371.
(٥٣) سورة الأعراف: جزء من الآية: 26.
(٥٤) البيان في غريب إعراب القرآن: ج1، ص 358.
(٥٥) سورة الحاقة: الآيتان: 1، 2.
(٥٦) سورة الأعراف: الآية: 170.
(٥٧) معاني القرآن وإعرابه: ج2، ص 429، 430.
(٥٨) إعراب القرآن الكريم للنحاس، ج2، ص 160.
(٥٩) مغني اللبيب: ج1، ص 107، وشرح التصريح: ج1، 165.
(٦٠) مشكل إعراب القرآن: ج1، ص 335.
(٦١) مغني اللبيب: ج1، ص 107.
(٦٢) سورة الأعراف: جزء من الآية: 169.
(٦٣) شرح المفصل: ج 1، ص 90، وأوضح المسالك: ج 1، ص 179، وشرح التصريح: ج 1، ص 166، وهمع الهوامع:ج1، ص376.
(٦٤) شرح ابن عقيل، ج1، ص 211.
(٦٥) الرد على النحاة للقرطبي: ص 87.
(٦٦) نظام الجملة في شعر المعلقات: ص 106.
(٦٧) المركب الاسمي الإسنادي: ص 42.
(٦٨) الجملة العربية: ص 61.
(٦٩) سورة الفاتحة: الآية 1.
(٧٠) سورة الأنفال: جزء من الآية 42.
(٧١) انظر شرح المفصل: ج 1، ص 90، وشرح ابن عقيل: ج1، ص 214.
(٧٢) سورة ق: الآية 35.
(٧٣) المركب الأسمي الاسنادي: ص 42.
(٧٤) شرح التصريح: ج1، ص 168، 167، 377، وحاشية الصبان: ج1، ص 203.
(٧٥) المقرب: ج1، ص 86.
(٧٦) الكتاب: ج 2، ص 86.
(٧٧) أوضح المسالك: ج1، ص 204، وهمع الهوامع: ج1، ص 401؛
(٧٨) شرح ابن عقيل: ج 1، ص 257.
(٧٩) سورة البروج: الآيات: 14، 15، 16.
(٨٠) شرح ابن عقيل: ج1، ص 257.

(٨١) في أنواع الجمل العربية: ص 102.
(٨٢) المركب الاسمي الاسنادي وأنماطه: ص 51.
(٨٣) شرح ابن عقيل: ج1، ص 260.
(٨٤) سورة طه: الآية 20.
(٨٥) شرح ابن عقيل: ج1، ص 260.
(٨٦) النحو المصفى: ص 219.
(٨٧) همع الهوامع: ج 1، ص 403.
(٨٨) شرح المفصل: ج1، ص 99.
(٨٩) المصدر السابق: ج 1، ص 100.
(٩٠) شرح الكافية: ج1، ص 101.
(٩١) همع الهوامع: ج1، ص 403.
(٩٢) سورة فصلت: جزء من الآية: 17.
(٩٣) سورة آل عمران: جزء من الآية 107.
(٩٤) شرح الكافية: ج1، ص 101.
(٩٥) المقرب: ج1، ص 86، والتسهيل: ص 50، وهمع الهوامع: ج1، ص 403.
(٩٦) شرح المفصل: ج1، ص 99، 100.
(٩٧) في أنواع الجمل العربية: ص 94.
(٩٨) شرح المفصل: ج1، ص 100.
(٩٩) المصدر السابق الصفحة نفسها.
(١٠٠) سورة البقرة: الآية 274.
(١٠١) المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه: ص 90.
(١٠٢) سورة النور: جزء من الآية 2.
(١٠٣) سورة المائدة: جزء من الآية 38.
(١٠٤) شرح قطر الندى: ص 217، وشرح التصريح: ج1، ص 299، وهمع الهوامع: ج1، ص 3، 4.
(١٠٥) الكتاب: ج1، ص 143، وهمع الهوامع: ج1، ص 403.
(١٠٦) شرح قطر الندى وبل الصدى: ص 217.
(١٠٧) معانى القرآن للفراء: ج1، ص 306، ج2، ص 244.
(١٠٨) التبيان في إعراب القرآن: ج1، ص 215.
(١٠٩) تفسير الكشاف: ج1، ص 611، 612.
(١١٠) البحر المحيط في التفسير: ج 6، ص 427.
(١١١) همع الهوامع: ج1، ص405، 404.
(١١٢) سورة النور: جزء من الآية 60.
(١١٣) المقاصد النحوية: ج2، ص 529، وهمع الهوامع: ج1، ص 406.
(١١٤) همع الهوامع: ج1، ص 406.
(١١٥) سورة ص: الآية 57.
(١١٦) معاني القرآن للفراء: ج1، ص 306، ج2، ص 244، ج2، ص 410.
(١١٧) شرح المفصل: ج1، ص 101.
(١١٨) سورة آل عمران: الآية 166.
(١١٩) همع الهوامع: ج1، ص 404.
(١٢٠) شرح الكافية: ج1، ص 102.
(١٢١) المصدر السابق: ج1، ص 103.
(١٢٢) التسهيل: ص 50.

(١٢٣) سورة الأحقاف: الآية 13.
(١٢٤) سورة الجمعة: الآية 8.
(١٢٥) سورة البروج: الآية 10.
(١٢٦) شرح المفصل: ج1، ص 101.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، (ت 1382ه - 1962م) ، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط 2، 1413ه - 1992م.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م.
- اسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط7، 1985.
- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، د. محمود فهمي حجازي، القاهرة، دار غريب.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحـ: د. زهير غازي زاهر، بيروت، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1985.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ)، تحـ: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الاندلسي (ت745هـ)، تحـ: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، تح: د. طه عبد الحميد طه، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400ه – 1980م.
- تاج العروس من جواهر القاموس (المسمى شرح القاموس)، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت 1205هـ)، لبنان، بيروت، دار الفكر.
- تاج اللغة العربية المسمى بالصحاح، إسماعيل بن حماد، الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطا، لبنان، بيروت، دار العلم للملايين، ط2، 1979.
- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616هـ) تحـ : علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، 1976م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبدالله جمال الدين بن محمد بن مالك الطائي، تحـ: د. محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1967.
- التطور النحوي في اللغة العربية، المستشرق براجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب، مصر، القاهرة، دار الريان للتراث.
- الجمل، عبد القاهر الجرجاني، (ت471) تحـ: يسري عبد الغني، بيروت، دار الكتب العلمية، 1990.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت 1206هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1417هـ -1997م.
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحـ: د. شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط 2، د.ت.
- السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي (ت324ه)، تحـ: د. شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط2، 1400ه.
- شرح الأشموني على ألفية مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى ، نور الدين الأشموني الشافعي (ت900هـ)، تحـ: محي الدين عبد الحميد، نشره الحلبي، 1939- 1946.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت 905هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الانصاري، (ت 761ه)، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، لبنان، بيروت، ط1، 1995.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، (ت 769ه)، تحـ: محيي الدين عبد الحميد، مصر، القاهرة، مكتبة التراث، ط20، 1980م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الانصاري، (ت 761ه)، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، لبنان، بيروت، المكتبة العصرية، ط3، 1998.

- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت 672هـ) ، تحـ: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ط 1، 1402هـ - 1982م.
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت643ه)، مصر، القاهرة، مكتبة المتنبي، 1965م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه (ت 180ه)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مصر، القاهرة ، مكتبة الخانجي، ط2، 1982.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ) ، دار الكتاب العربي - بيروت، ط3، 1407هـ .
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري ، (ت711هـ)، مصر، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
- اللغة، فندريس، ترجمة عبد الحميد الدواخلي محمد القصاص، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950.
- المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم، د. أبو السعود حسنين الشاذلي، مصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، تحـ: د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد علي الفيومي المقري (ت770هـ) ، تحـ: د. عبد العظيم الشناوي، مصر، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، تحـ: أحمد نجاتي ، ومحمد علي النجار ، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة- مصر، ط1، د.ت.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت 311هـ)، عالم الكتب - بيروت، ط 1، 1408هـ - 1988م.
- المعجم الفلسفي، إصدار مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصطلح "ظاهرة"، المطابع الأميرية للكتاب.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، تحـ: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى) بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت 855هـ)، تحـ: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1426هـ - 2005 م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت 285ه)، تحـ: الشيخ عبد الخالق عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1399 هـ.
- المقرب، علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)، تحـ: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد ، 1986 م.
- النحو المصفى، د. محمد عيد، القاهرة، مكتبة الشباب
- نظام الجملة في شعر المعلقات، محمود أحمد نحلة، دار الرياض للنشر والتوزيع، 1985.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت 911ه)، تحـ: عبد الحميد هنداوي، مصر، القاهرة، المكتبة التوفيقية، د.ت.

الخلاصة

لاشك أن دراسة الظواهر اللغوية على مستويات اللغة المختلفة في غاية الأهمية، ومن هذه الظواهر "ظاهرة التعدد" ومنها ما يتعلق بتعدد صور المسند (الخبر) في الجملة الأسمية؛ حيث تتعدد مكونات الجملة؛ فالجملة تتألف من مكونات (اسم واسم) أو (فعل واسم) أو (اسم فعل واسم) أو (وصف اسم) إلخ. وقد تم التطرق الى الجملة الأسمية، والتركيز فيها على الخبر، وقد يكون هذا الخبر؛ خبر لمفرد: ويقصد به ما ليس جملة ولا شبه جمل، وقد يكون خبر جملة. والأصل في الخبر أن يرد اسمًا مفردًا، وقد تعددت صور الخبر فقد يكون؛ اسمًا مشتقًا، اسمًا جامدًا، الخبر مرفوعًا، الخبر مجرورًا، الخبر الجملة، الخبر متعددًا، الخبر مرتبطًا بالفاء، ولكل خبر صوره وأشكاله التي تميزه عن غيره.

The Multiplicity *"Al- Taa'dud"* for predicate types of the Nominal Sentences

Dr. Esra Salah Kalil Ibraheem

College of literature - Al-Anbar University Al-Anbar - Iraq

ABSTRACT

There is no shade of doubt that the study of language Phenomena included varies levels of language is an extremely important task. Multiplicity *"Al-Taa'dud",* namely the multiplicity of the predicate types of the Nominal sentences, is considered one of these phenomena. The Nominal sentence elements have numerous forms. For example, it consists of each of the following components: (Noun + Noun), (Verb+ Noun), (Participle + Noun), or (Adjective + Noun) … etc.

This study deals with the different forms of the predicate of the Nominal Sentences where it may be: derived or stative , nominative or genitive, a word or a sentence, otherwise it may be connected with the initial prefix faa'_ . However, each case of the predicate has features that distinguish it from other.